

المشاركة المجتمعية كمدخل للتغيير الاجتماعي (قراءة سوسيولوجية)

Community participation as an approach to social change

مداس احمد¹ ، داسة مصطفى²¹ جامعة زيان عاشور بالجلفة madasseahmed@yahoo.fr² جامعة الجزائر 2 m.dassa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 25 / 09 / 2020 تاريخ القبول: 16 / 05 / 2020 تاريخ النشر: 08 / 06 / 2021

Abstract:

This scientific article aims to try to underline the importance and the role of community participation of individuals in societies and social organizations, as an effective tool for the desired social change, and to the extent that the organizations of society civil and formal institutions of effective authority, together in its path, contribute to advancing development, decision-making and policy-making. And activating programs for individuals in society, in addition to studying and analyze expectations, manage crises and solve problems related to the daily life.

Key words : Community participation, social change, community Civil, development

الملخص:

يهدف هذا المقال العلمي إلى محاولة مناقشة أهمية ودور المشاركة المجتمعية، للأفراد في الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية ، كأداة فعالة للتغيير الاجتماعي المنشود ، حيث تساهم منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية للسلطة الفعلية معا كل في مساره ، في دفع عجلة التنمية ، وصناعة القرار ، ورسم السياسات وتفعيل البرامج ، إضافة إلى ودراسة وتحليل التوقعات، وإدارة الأزمات .. كل ذلك في إطار الفعل المشترك الواعي .

الكلمات المفتاحية : مشاركة مجتمعية ، تغيير اجتماعي ، مجتمع مدني ، تنمية.

المؤلف المرسل: مداس أحمد، الإيميل: madasseahmed@yahoo.fr

مقدمة:

إن محاولة تجسيد التغيير الاجتماعي في إطار المشاركة المجتمعية من قبل الجهات الفاعلة أمر ضروري، لكنه يمكن أن ينهار سريعا إذا لم تراعى جيدا إشكالية العلاقة بين تدخل السلطة في مجال التنمية، ونمط التغييرات الاجتماعية التي تتطلع إليها منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، لذا يجب مراعاة الآليات والميكانيزمات الملائمة لترشيد العمل الاجتماعي من جهة، وفهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطة من جهة أخرى، حتى يتم فهم ديناميكية وأبعاد التغيير الاجتماعي، والتنبؤ بآثاره المتوقعة، وذلك بطرح التقييمات الموضوعية التي تستند على الملاحظات والتحليلات الواقعية، لتتبع ومراقبة أسس علاقة السلطة بالمجتمع المدني.

1 المشاركة مفهوم متعدد المداخل :

استخدم مفهوم المشاركة من قبل الباحثين بمعان مختلفة، مما أضفى عليه نوعا من الغموض، حيث قدمت الكثير من المحاولات هذا المفهوم على نحو مبسط أو براغماتي ، أكثر من توفير إطار متين متحكم في المفهوم، فمن المنظور السياسي تم تعريفه بشكل فضفاض على أنه وصف لنوعية معينة من المجتمعات، تتسم بقدرات توجيهية لأعضائها لتمكينهم من تنظيم أنفسهم وتبني أهداف مشتركة، في إطار تنظيمات رسمية محددة، كما أن هناك محاولات متزايدة لتقديم المفهوم بشكل تنظيمي، هذه المحاولات ركزت على الأصول النظرية والعملية للمفهوم، حيث عرفته وفقا لإدراك العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بمؤسساته، شرط توفر القدرة على التنظيم، التوجيه، الحشد .. ويتضح مفهوم المشاركة بشكل أعمق عن طريق :

- قوة صناعة القرار .

- تفعيل حق المساءلة. (عارف ، 2014 ، ص 216)

وقد درس متخصصون في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، مشكلة المشاركة المجتمعية من نواحي متعددة فقد تكون :

- متصلة بدراسة البيروقراطية : على غرار ماكس فيبر (Weber) وميرتون (Merton)، وسلزويك (Selzwick)، وغولدنر (Gouldner)، وكروزيه (Crosier) ..

- متصلة بدراسة سلوك الجماعات والمنظمات: على غرار مايو (Mayo) ، ولوين (Lewin) ، ومورينو (Moreno) ، وسيمون (Simon) ، ومارش (March) ..

- متصلة باستخراج محدّدات المشاركة الاجتماعية والتنظيمية : حيث طرح بعض الباحثين مشكلة المشاركة طرْحاً مباشراً، على أنها موضوع أساسي تعالجه جميع الدراسات (صليبي ، 1998 ، ص ص : 9-10)

إن المشاركة وسيلة وغاية في نفس الوقت، يمكن ممارستها بصورة فردية عبر القيام بنشاطات سياسية أو اقتصادية، غير أن الشكل الأفضل للمشاركة يكون عبر إنشاء منظمات على أساس نقابي أو اجتماعي تطوعي، من خلالها يصنع الأفراد الإبداع، ويفجرون طاقاتهم (الكرخي ، 2017، ص 44) ويتم ذلك على شكل تعاون واتصال مشترك بين فئات اجتماعية تجمعها مشاريع وخطط، وعمليات وأنشطة، وبرامج مشتركة، من أجل إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات والمشاكل، لذلك فهي جسور من العلاقات الثقافية والمفاهيم المشتركة، التي تهتم بالارتقاء والنهوض بمؤسسات المجتمع (سمير محمد، 2017، ص ص 13-14) وبالتالي تفهم المشاركة على أنها: إما متصلة بمشاكل سوسيولوجية عامة ، أو متصلة بمشاكل نفسية شخصية، تتجلى في إطار المجتمع الكلي، في حين يجب ألا ننسى أنّ المقصود دائما هو المشاركة في عمل جماعي، يحقق التفاعل والتواصل، وفهم مضامين العمل الاجتماعي الذي تمثله المشاركة المجتمعية وهذا ما أكدته أبحاث مورينو (Moreno) ولوفين (Lewin) ومايو (Mayo) .. حيث لا تعتبر المشاركة ضرورة منهجية لإنجاز البحث فحسب، بل تبين الظروف والآثار التي يحدثها أي عمل في هذه المشاركة . (صليبي، 1998، ص 6) وترتبط المشاركة المجتمعية بعدة أبعاد أبرزها المواطنة حيث تأخذ أشكالا منها :

- اتفاقية تعاقدية : كالمشاركة في الانتخابات العامة لاختيار الممثلين .
- غير اتفاقية : كمبادرات جماعية مستقلة كالمظاهرات السلمية .
- انتماء رسمي : كالانخراط في منظمات وجمعيات ذات طابع محلي .

تسمى هذه الممارسات النشطة للمشاركة في الحياة الاجتماعية العامة بالمواطنة التحتية (ولدبيب ، 2010 ، ص ص : 15-16) التي تعتبر من أهم أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير الاجتماعي والسياسي، يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع

ديمقراطي حر وعادل، تدار فيه الشؤون العامة من خلال المواطنين، ومن أجلهم، على أساس احترام الكرامة الإنسانية، وتفعيل المساواة والعدالة الاجتماعية . وبالمشاركة يتم تفعيل طاقات المواطنين، للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، بواسطة عملية التشاور والحوار، فهي عملية مكتملة للإدارة الحديثة، ومكرسة لمبادئ الحكم الرشيد، حيث تقوم أساسا على التواصل، وتعتمد على تبادل المعلومات بين الطرفين، إضافة إلى تقديم المقترحات والآراء حول القضايا المشتركة، قبل اتخاذ السلطة لقرارات قد تكون في غير صالح المواطنين . (القيق، 2015 ، ص : 132) وهكذا فإن تحقيق المشاركة المجتمعية يعتمد بشكل كبير على الفعاليات الشعبية، والجمعيات، أو ما يسمى بوسائل التغيير الاجتماعي التي تساعد في برمجة التخطيط والتغيير كعملية ذاتية ، تركز على مجموعة من الأسس أهمها :

- المحتوى والمضمون .
- التنفيذ العملي .
- القابلية للتطبيق . (عبد المعطي و قذومي، 2008، ص ص : 30-31)

2 مؤسسات المجتمع المدني وسائط اجتماعية :

يرى إميل دوركايم أن الأفراد يجدون أنفسهم مشتركين داخل النسق الاجتماعي في أفكار ومصالح ومشاعر، لذلك من الضروري، وتحت تأثير التشابه، ينجذبون لبعضهم، ويدخلون في علاقات .. وشيئا فشيئا تتشكل جماعات محدودة، لها هيأتها ونمطها الخاص داخل المجتمع العام .. لكن ما إن تتشكل الجماعة حتى تكتسب حياة أخلاقية معينة، ودرجة من الوعي بالكيان عن طريق الاتحاد بين الأعضاء . (بوخريص، 2013، ص51) ومنه فالجمعية أو المنظمة الاجتماعية أو الرابطة هي كل جماعة اجتماعية، تأسست طوعا من أجل تحقيق أهداف مسطرة مسبقا، في مجالات اجتماعية، وما يرتبط بها من أنشطة ثقافية، تربية، ترفيهية، موجهة إلى فئات مختلفة . إنها تقوم بالتوجيه وإعادة التوجيه، وتنظيم الحياة الاجتماعية على مستوى البنى والأنساق، تماشيا مع التحديث والتغيير (عروس وآخرون، 2005، ص60) ويمكن أن تكون الجماعة المعنية بالمشاركة تنظيما نقابيا أو جمعية خيرية من المجتمع المدني، أو مؤسسة ذات طابع تربوي أو اقتصادي .. لذلك نصل إلى

استخلاص مفاده أن التمييز بين التنظيمات يصعب على مستوى خصائص الفعل الاجتماعي، لان كل التنظيمات مهما كانت خلفيتها الأيديولوجية، فهي توظف مفهومي مركزيين في بنيتها هما : التطوع و الفعل المجاني (عروس وآخرون، 2005، ص 24) الذي يعتبر ضروريا على المستوى الاجتماعي من أجل تحقيق التغيير، إذ أن الأفراد ملزمون بأن يشاركوا في العمل الجماعي، لأنه من مصلحتهم تحسين شروط عيشهم، فعدم مشاركتهم دليل على وجود مشكلة ما، أو حواجز لا بدّ من تخطّيها لتأمين الحد الأقصى من الرقابة الاجتماعية (صليبي، 1998، ص ص : 8-9) على أساس أن صورة المجتمع ما هي إلا انعكاس لصورة الأفراد المجتمعين لتشكيل كيان اجتماعي أو سياسي، انطلاقا من خلفيات معينة، أهمها الخلفية الأخلاقية والدينية، وذلك لتحقيق أهداف معينة، وكل ذلك له صلة بالحقوق الطبيعية للأفراد، فعندما تتحقق الأهداف، يتكون مجال عام تسوده الآراء والأحكام العقلية، التي تساهم في ترشيد السلطة، وفي هذا الشأن يقول بورك " في مجتمع حر يعتقد كل فرد أنه معني بكل القضايا العامة التي تخدم المجتمع " (تايلر، 2015، ص ص : 14-109) وعادة ما يتم ذلك بواسطة إعادة توزيع السلطة التي تمكن المواطنين غير المشاركين حالياً في عمليات التنمية، من دمجهم في عملية المشاركة المجتمعية، وهذه الإستراتيجية تبين مدى تحديد وتقاسم المسؤوليات، ووضع الأهداف والسياسات، وتخصيص الموارد المتاحة، وتفعيل البرامج، والاستفادة من العوائد المالية، وباختصار فإن المشاركة المجتمعية هي وسيلة تحقق إصلاحاً اجتماعياً يلبي تطلعات المواطنين (LOGOREP) نقلا عن الموقع (www.logorep.n) .

3 التخطيط التشاركي في ميدان التنمية :

التخطيط التشاركي أفعال مشتركة بين المواطنين، وممثلين عن السلطة الرسمية، بغرض صياغة خطط التنمية، واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها، لذلك ينبغي أن يكون طابعه العام هو الحوار، والتفاوض المؤدي إلى صنع قرار، وينبغي أن تسهل هذه العملية اختيار أنسب الأولويات المجتمعية التي تلائم مجريات الوقائع، وبالمثل ينبغي أن تقوى هذه العملية القدرات المحلية، علي فرز وتعبئة الموارد المطلوبة، على اعتبار أن التخطيط بالمشاركة يهدف إلي تقوية القدرة المحلية علي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك بواسطة تزويد صانعي القرار بالمعلومات الضرورية، التي توفر البيئة العملية الممكنة وتحمل

طابع المساندة لتحقيق النجاح، الذي يحدد مستوى وقدرة المجتمعات المحلية، ودرجة اهتمامها بتنمية نظم " إدارة الموارد " لتصبح أكثر قابلية للاستدامة، وأساسا معرفيا لعملية التعلم الاجتماعي، ومعيارا لحل المشكلات، واكتشافا لطرق أفضل لتحقيق الأهداف بواسطة الانخراط في عملية التخطيط المشترك (القيق، 2015، ص132) لصياغة إستراتيجية واضحة تقوم على :

- إسهامات مؤسسات المجتمع المدني.
 - إسهامات الجهات التنفيذية .
 - إسهامات المواطنين .
 - إسهامات الخبراء.
 - إسهامات القطاع الخاص (الكرخي، 2017، ص233)
- ونستطيع تقريب مفهوم التنمية بكونها عملية توسيع للخيارات الاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تشمل بناء القدرات الإنسانية، عن طريق تنمية الموارد البشرية، لينعكس عائد النمو على حياة المواطنين، فيتم تمكينهم من المشاركة بفاعلية، للتأثير على التطورات الحاصلة في المجتمع (عثمان، 2013 ، ص ص : 90-91) للتوصل إلى :
- تجسيد مبدأ المواطنة، وتعزيز ثقة المواطن بالسلطة .
 - صناعة القيادات والنخب المحلية ،التي تكون همزة وصل بين المواطن والسلطة.
 - تجسيد مبدأ المسؤولية الاجتماعية لدى المواطنين، لتخفيف الأعباء عن الدولة .
 - مجابهة التهميش والإقصاء الاجتماعي .
 - اكتساب أفراد المجتمع لمهارات التواصل والحوار وحل المشكلات .
 - دعم الشفافية وحق المساءلة في المشروعات الحكومية .
 - دعم مبادئ الحكم الرشيد . (صقر، 2019، ص ص : 93-94)
- ومن ناحية أخرى تتطلب المشاركة المجتمعية في مجال التنمية :
- شعور كل فرد بانتمائه للمجتمع، عن طريق تقاسم نفس ظروف العيش، والمصالح ، والتطلعات مع الآخرين .

- الوعي بأهمية التعاون والتطوع بين أفراد المجتمع المحلي، بهدف انجاز المهام، وتلبية الاحتياجات الأساسية.
- تنمية المعارف والخبرات، التي تمكن من الاعتماد على الذات.
- تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي بواسطة النخب .
- تشجيع وتدعيم المبادرات المحلية في برامج التنمية المجتمعية الشاملة، من خلال نظم لا مركزية ، وعلاقات متوازنة، بين الأفراد وبين التنظيمات نفسها (نقلا عن الموقع : www.abahe.co.uk) .

4 القيادة والتأثير الإيجابي : تقوم الشراكة المجتمعية على قواعد الفهم المشترك بين كافة المؤسسات، فهي عملية تستند على مرجعيات تشريعية وقانونية، يتم العمل بها وفق ضوابط عمل، تقوم على تنظيم العلاقة بين القادة الأكاديميين، لتيسير الأنشطة والبرامج والخطط الإستراتيجية، كما أن اختيار النمط القيادي الملائم لكل مؤسسة، يحتاج إلى دراسة ظروف المؤسسة التي تمارس فيها القيادة، وخاصة أثناء حدوث الأزمات الاجتماعية، التي تتأثر في مجملها بالظروف البيئية، الاقتصادية، والسياسية على وجه الخصوص، حيث يتطلب جهدا وقدرة عالية من القادة الذين يتمتعون بمهارة احتواء الأزمات، وتجاوزها بنجاح ومرونة ، مما يؤدي إلى ارتفاع الروح المعنوية للقائمين على انجاز المشاريع الموجهة لخدمة المجتمع . (سمير محمد، 2017، ص ص 4-5) ويعتمد ذلك على عدة عوامل، أهمها سلامة التخطيط ، وقوة المشاركة المجتمعية ، لذلك عمدت الكثير من الدول إلى تخصيص جزء من ميزانية المخططات الإنمائية، لتفعيل برامج المشاركة المجتمعية في مجال التخطيط، بالإضافة إلى جعلها من متطلبات إصدار التراخيص واعتماد المخططات، وكل ذلك من أجل تحقيق المصلحة المتبادلة ، وتنمية الشعور بالمسؤولية، وزيادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم المحلية، بالإضافة إلى استفادة الإدارات المحلية من الخبرة الميدانية لممثلي المجتمع المدني، وبذلك تستطيع السلطة المحلية إقناع المجتمع بقبول برامجها، في ظل مناخ ديمقراطي، يكفل للأفراد حق المشاركة في اتخاذ القرار دون إقصاء أو تهमيش (القيق ، 2015، ص : 131) .

5 البعد المعيارى والتحليل الواقعى :

المشاركة المجتمعية كمدخل للتغيير الاجتماعي (قراءة سوسيولوجية)

إن أي تدخل في مجال التنمية له بعد معياري بالضرورة ، لأنه يطرح رؤى ومفاهيم حول يجب فعله، وما يجب أن يتطور من برامج ومشاريع تمر بمرحلة ديناميكية ، لتجلب وبطريقة إستراتيجية موارد تقنية واقتصادية ورمزية ، لبعض الجهات الاجتماعية التي تسعى إليها باستمرار، لذلك يجب أن تستند إلى تحليل واقعي، يراعي القيود والتحديات، ويواكب التغيرات المتوقعة، وذلك بتعديل المقاربات مع الحقائق، من خلال الابتكارات التقنية والتنظيمية، التي تسمح لمجموعات معينة من الجهات الفاعلة، بتعديلها وإعادة التفاوض حولها، كل هذا يقودنا إلى طرح التساؤل : **هل التدخل في مجال التنمية غير محايد اجتماعيًا وسياسيًا ؟** الإجابة تتلخص في أنه من الصعب فهم جميع ديناميكيات التغيير الاجتماعي، التي يحتمل أن تتأثر بالتدخل في مجال التنمية الاجتماعية، وبغض النظر عن آثاره الاقتصادية، يمكن أن يكون لمشاريع التنمية آثار اجتماعية وسياسية مهمة، حيث يتم التعبير عنها من خلال صنع القرار المشترك بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني، التي تحاول دائما اكتساب الشرعية الاجتماعية، ومن ناحية أخرى نجد انه من السهل تحديد المؤشرات الاجتماعية المرتبطة بالأنشطة التنموية، ولكنها عادة ما تقيد فهم ديناميكية التغيير أثناء عمليات الرصد والتقييم (Delville.2016: pp:23-24) وفي ما يلي نقدم جدولاً بين أمثلة عن أهم المعايير الواقعية المعتمدة مجال التنمية :

القضية	على الصعيد الوطني	على الصعيد المحلي
صناعة السياسات	هيئة محلفين من المواطنين	المشاركة في عمليات التخطيط
تقديم الإيرادات	تقديم تقارير عامة	المساهمة في جمع الضرائب
وضع الميزانية	تحليل الموازنة الحالية ووضع موازنة بديلة	المشاركة في وضع الموازنة
النفقات العامة	تتبع النفقات	تقديم ونشر تقارير حول النفقات
الخدمات العامة	تقديم الآراء والتقارير	خدمات الرصد والتقييم
الرقابة	تدخل المجتمع المدني	لجان رقابة تتكون من المواطنين

المصدر : الكرخي، 2017، ص 44 .

وعندما تراعى متطلبات التدخل في مجال التنمية، بواسطة المعايير المستندة إلى أسس واقعية تراعى فيها الخصوصية الاجتماعية، لكل الفئات والكيانات الاجتماعية، نستطيع التوصل إلى مخرجات المشاركة المجتمعية والمتمثلة في :

- مساعدة المواطنين على إدراك حجم مشاكلهم التنموية والإمكانيات المتاحة .
- المساهمة في اهتمام المواطنين أكثر بعمليات التنمية على شكل برامج وخطط .
- تنمية ثقافة الاهتمام بالانشغالات وإثارة القضايا لدى السلطات .
- مساعدة السلطات في اكتشاف وحل المشاكل التنموية (دور تدعيمي وتكميلي)
- زيادة الوعي الاجتماعي للأفراد والجماعات .
- إمكانية القيام بدور الرقابة والضبط الاجتماعي للتقليل من الأخطاء .
- المساهمة في فتح باب الحوار وقنوات الاتصال بين المواطنين والمؤسسات الحكومية (الجوهري، 1997 ، نقلا عن <http://egypt.worlded.org>)

6 دور المجتمع المدني في تفعيل آليات المشاركة :

تعود الإرهاسات الأولى لتشكيل مفهوم المجتمع المدني، إلى الخطابات السياسية الأولى المصاحبة للثورات الديمقراطية البرجوازية في إنجلترا وهولندا، وقد ازدهر هذا المفهوم في النسق الهيجلي (هيجل) بعد الثورة الفرنسية ، وانتقل تحت تأثيرها إلى الاتجاه الماركسي، ليأخذ بعد ذلك دلالات أكثر تحديدا ودقة مع مفكرين كبار، من امثال دي توكفيل ، انتونيو غرامشي (ولدبي، 2010، ص201)

إن المتتبع للجزور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني، والمداخل النظرية المتعلقة به يلاحظ :

- الغموض الواضح في طرح المفهوم .
 - اختلاف التفسير والتوضع من بلد لآخر ومن ثقافة لأخرى .
 - تنوع أشكال المجتمع المدني في حد ذاته، حسب تنوع النظم السياسية القائمة
 - توزع عناصر وفئات المجتمع المدني (وباردا، 2007، ص 23)
- إذا كان الفلاسفة وعلماء الاجتماع السياسي، متفقين على ما بات يسمى " نظرية العقد الاجتماعي " تفسيراً وأساساً لنشوء المجتمع المدني، فإن علماء القانون الدستوري يرون في الدستور تجسيداً لفكرة العقد الاجتماعي، فنص الدستور هو خلاصة واضحة لتجسيد حقوق

المواطنين، ولطرق ممارسة السلطة بوساطتهم، أو بوساطة ممثليهم، هذا المدخل القانوني لا يقل أهمية عن المدخل السوسيولوجي، أو عن المدخل الاقتصادي .. ولكن أياً من هذه المداخل، يظل قاصراً لوحده عن الإحاطة بجميع جوانب المسألة، لان لكل منها منطقاً خاصاً، هو بالأحرى فرع من منطق الكلية، أو الكلية العينية المتمثلة في الواقع الاجتماعي الفعلي (الجباعي، 2003، ص ص: 11- 12) المتكون من مجموعة مواطنين يؤطرون منظمات ومؤسسات اجتماعية مختلفة، من حقهم استغلال و توظيف " حق المساءلة " التي تبنى على معايير أهمها :

- معيار العقاب مقابل الثواب .
 - معيار إتباع القواعد مقابل تحقيق النتائج .
 - معيار درجة المؤسسة أو الرسمية .
 - معيار درجة عمق المشاركة والتضمين .
 - معيار درجة الشمولية (عارف، 2014، ص ص: 225-227)
- بهذا الشكل أصبحت جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، من أهم الفاعلين في مجال التنمية والتطوير الاقتصادي وحماية حقوق المواطنين، بل إن مساهمة المواطن في توفير الاستقرار الاجتماعي، مرهون بدورها الحيوي في تجسيد تطلعات المواطنين، لعل أهمها المشاركة النشطة في الحياة الاجتماعية وذلك بواسطة :
- التعبير عن التطلعات الديمقراطية للأفراد، من خلال مراقبة تصرفات السلطات.
 - إنتاج الخدمات في مجال توفير الضمانات الصحية، التربوية، الثقافية .. (ولديب ، 2010 ، ص ص: 20 - 213)

إن تحليل دور المجتمع المدني بأبعاده وحدوده، وتقييم مدى فعاليته ، مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث يمكن لنا طرح التساؤلات :

- هل هي علاقة متبلورة ، تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل ؟
- هل هي علاقة مازالت في طور التشكل ، تتجاذب بين السلب والإيجاب ؟

وللإجابة عن التساؤلات، نرى انه من المتوقع أن يفرز كل نمط من أنماط العلاقتين أدوارا مختلفة للمجتمع المدني، في صنع السياسة التنموية بحيث :

- في الحالة الأولى، تنبثق علاقة شراكة فعالة وناجحة .
- في الحالة الثانية، القيام بمشروعات صغيرة هنا وهناك ، لمساعدة المهمشين والفقراء ، أي ملا الفراغ الذي تتركه الدولة ، بعد انسحابها نسبيا من الحياة الاجتماعية (النجار وآخرون، 2006، ص498)

يرى هابرماس أن المجتمع المدني يمكن أن يمارس في ظروف، محددة تأثيرا على الفضاء العمومي، وحتى على المجالس البرلمانية، حيث بإمكانه جعل وجهات نظر المواطنين حاضرة في دوائر السلطة الرسمية، لكن الواقع يبين أن اغلب المجتمعات لا تملك القدرة الكافية لإعادة توجيه القرارات المتخذة سابقا، ومع ذلك فان الفاعلين في المجتمع المدني يستطيعون في حالة حصول بعض الأزمات، القيام بنشاط معتبر، لان المجتمع المدني أكثر حساسية للمشاكل الاجتماعية من جهاز الدولة ، من هذا المنطلق تطورت اهتمامات المجتمع المدني لتشمل مجالات حديثة أهمها :

- التهديدات الايكولوجية .
- البحث الجيني .
- إفقار العالم الثالث .
- مشاكل النظام الاقتصادي (ولديب 2010، ص110)

7 الانضباط العقلاني للسلطة في بناء المشاركة المجتمعية :

يعتبر دوركايم ان النشاط الجماعي معقد للغاية، على نحو يصعب معه التعبير عنه من خلال الدولة فقط ،لان علاقة الدولة بالأفراد خارجية ومقطعة ، لذلك حتى يتم الحفاظ على المجتمع ، يجب ان تتوسط بين الدولة والفرد جماعات ثانوية (جمعيات ومنظمات) قريبة من الافراد، لجذبهم بقوة الى مجال الحياة الاجتماعية ، ومرونة في التعامل مع السلطة لكسبها ، وذلك لاحداث التوازن بين ميول الدولة لبسط النفوذ والسيطرة على اعضاء المجتمع ، وميول الافراد نحو النزعة الفوضوية، انطلاق من ذلك يمكن للمواطنين واصحاب العمل والمستخدمين، الانتظام في منظمات اجتماعية مختلفة ، تعتمد على الدعم المتبادل، حيث

يدخل الاعضاء في علاقة الاخذ والعطاء ، والتواصل الاخلاقي ، فهم يتقاسمون نفس المشاعر والافكار والممارسات، ولتشكيل هذه المنظمات حث دوركايم الدولة على ان من واجباتها المساهمة بقدر كاف في تشكيلها (باترسون، 2005، ص78) . لقد أقر جاك روسو في نظريته القانون الذي يحكم علاقة الدولة بالمجتمع، أن الأفراد يولدون أحرارا متساوين في الحقوق والواجبات، وأنهم لا يتنازلون عن مراتبهم إلا لمنفعتهم ، والإنسان عموما لا يمكنه التخلي عن حريته، لان ذلك يعني تخليه عن حقه كانسان، وفي هذا الشأن يقول روسو " إن الإنسان يفعل ذلك من اجل الاهتداء إلى شراكة مع الآخرين، أي إلى نوع من الاجتماع الإنساني، يتحول إلى قوة تحمي كل شخص منخرط فيها، ولكنه مع ذلك يظل متمتعاً بالحرية نفسها، التي كانت له قبل هذه الشراكة التي تسمى " العقد الاجتماعي " (عبد السادة ، 2012 ، ص 29)

لا تبنى الدولة عموما على مصلحة الفرد، وليس هدفها الدفاع عن المجتمع المدني، لكنها لا تعارض هذه المصلحة ، إنها تحتضن منظمات وجمعيات اجتماعية مختلفة ، تساعدنا في ذلك ، في هذا الشأن يقول هيجل " تمثل الدولة بالنسبة للأسرة والمجتمع المدني ضرورة خارجية ، وقوة عالية تتكيف قوانينها ومصالحها مع طبيعتها، لكن في نفس الوقت تمثل غاية الاثنين معا ، تكمن قوتها في وحدة المصلحة العامة والخاصة، وعلامة ذلك هو أن الأسرة والمجتمع المدني، يتحملان إزاء الدولة واجبات مختلفة ، بقدر ما تمنحهما من حقوق متنوعة (العروي، 2011 ، ص 31) إن هذا المبدأ العام ، يبين أن المجتمعات الحديثة في كل مؤسساتها ، دخلت في ما يسمى بالانضباط العقلاني كسمة أساسية، تعبر عن تحول جذري لمفهوم السلطة والدولة ، يحمل هذا الانضباط العقلاني في طياته دلالة السيطرة والرقابة على الفعاليات الاجتماعية ، مما يجعلها في النهاية تستهدف الفرد باعتباره النواة الأولى للمجتمع وذلك حسب :

- مبدأ توازن القوى .
- مراكز التوجيه .
- أدوات التنفيذ .
- علاقات القوى بين الأفراد . (موسى، 2009، ص 128)

كذلك يرى دوركايم أن الدولة لم تعد مجرد منظم أخلاقي للمجتمع، بل أصبحت تمثيلاً حقيقياً لمجموعة من المواطنين، حيث تقوم الجماعات الاجتماعية الرئيسية (الأسرة ، دور العبادة ..) بصياغة الشروط الأخلاقية، وغرس الولاء في نفوس الأفراد، أما الجماعات الثانوية فتتدخل في تنظيم المجتمع ، في شؤونه الاقتصادية والاجتماعية ، بناءً على قدرة السلطة على تنظيم هذا التدخل (باترسون، 2005، ص 79) .

أخيراً يمكن القول، إن المجتمع والدولة تجريد لما هو مشترك بين الأفراد، وصورة لعلاقاتهم المتبادلة في زمان ومكان محددين، فهما بهذا المعنى بنية تصورية كلية، وسلطة أخلاقية عليا.. إنهما بهذا الشكل تقنين لعلاقات القوة ، فبمجرد وصف النظام الاجتماعي السياسي القائم بالعمومية، يوحي ذلك بحتمية التشابه بين الأفراد من ناحية، والتشابه بين الفرد والمجتمع من ناحية أخرى، وبذلك يتلاشى واقع الاختلاف، الذي يمثل في حد ذاته المجال الأساسي للحرية .(بعلبكي وآخرون 2014، ص ص: 147-148)

8 التنمية بالمشاركة والتغيير الاجتماعي :

8- 1 / الاقتراب النظري بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا :

يتعرض كل من جيرث gert و ملز mills إلى ماهية التغيير الاجتماعي ويعتبرانه التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية للأفراد، وكل ما يحدث للنظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي، في مدة زمنية معينة، ويرى جنزبرج أن التغيير يتيح للأفراد أوضاعاً اجتماعية جديدة ، تكون بدورها عرضة للتغيير بفعل عامل الزمن، لذلك يعرف التغيير الاجتماعي على أنه الزيادة أو النقص في حجم المجتمع ، حيث يشمل البناءات بشكل رئيسي، إضافة إلى المعتقدات والمواقف الاجتماعية. (استيتية، 2008، ص ص: 21 - 22) وإذا ناقشنا القدرة على التغيير، فإننا نتساءل حول قدرة الطبيعة الإنسانية على التغيير، فالباحثون بعد جون لوك كانوا يميلون إلى التقليل من أهمية الفطرة البشرية في هذا الجانب، وإلى تأكيد أهمية الإمكانات الخاصة ، بأي فعل أو ممارسة اجتماعية، الأساس هنا، هو قدرة التربة على تشكيل المجتمع، وذلك بالنظر إلى خطط التغيير الاجتماعي، على أنها لا تستطيع الوصول إلى الأهداف بسهولة. (ديوي، 1963، ص 129) هناك افتراض قائم ، يؤكد أنه بمجرد بداية عملية التغيير الاجتماعي الحقيقي، فإنه سيؤدي إلى مجتمع مدني أكثر تنوعاً ، وذو قاعدة أوسع ، وهذا بدوره يؤسس لديمقراطية اجتماعية حقيقية، على اعتبار أن النمو

الاقتصادي يحفر التباين الاجتماعي، الذي يؤدي إلى تغيرات اجتماعية هائلة ، كظهور طبقات جديدة من : رجال الأعمال ، عمالة منظمة ، منظمات نسائية ، جمعيات متخصصة وبالتالي تجعل من المشاركة ضرورة ، وليس مجرد وسيلة للرفاهية الاجتماعية ، حيث تملك قدرة ومرونة للتعامل مع التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحديث (وياردا، 2007 ، ص : 117-118) ، وعند مناقشة قضايا التنمية من منظور التغيير الاجتماعي، فإن إسهامات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا يتلاقيان معا ويشكلان زحما معرفيا من خلال مناقشة العلاقة بين التنمية والتغيير الاجتماعي ونلمس ذلك في أربعة عناصر هي :

1 عمليات التغيير الاجتماعي والتنمية تشكل وضعاً معقداً لمعايير ذات صلة بقواعد وثقافات غير متجانسة (ثقافات فرعية ، أنظمة قيمة، تكوينات معرفية، نوع النظام السائد ..) ، عادة ما تحدث مواجهة بين العناصر غير المتجانسة، حيث تحاول المداخل الأنثروبولوجية التوفيق بينها، أثناء دراسة وتحليل المجتمعات المحلية، أو ما يسمى بالسكان المستهدفين من حيث أنظمة التدخل، الوسطاء، الوكلاء الخارجيين .. لكن علم الاجتماع في ميدان التنمية والتغيير الاجتماعي يتناول ظواهر : المواجهة ، الرفض ، خطر التخريب ، علاقات القوة .. هذه المفاهيم لا يمكن فصلها عن حقائق التنمية .

2 عمليات التغيير الاجتماعي والتنمية تعد تعبئة للهياكل الوسيطة غير الرسمية (الشبكات الاجتماعية ، الجمعيات المحلية والمهنية ..) ، وفي هذا المجال تتقارب الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع ، فمواضيع السلطة، القرابة، الدين .. هي فصول دراسة للأنثروبولوجيا، ولكن لها امتداد معرفي لمواضيع علم اجتماع : العلاقات الشخصية ، العقلانية ، البيروقراطية .. التي تؤسس لوصف الأجهزة الاجتماعية الأكثر وضوحاً .

3 في عمليات التغيير الاجتماعي والتنمية، غالباً ما يتم نسيان أبعاد هذه المفاهيم من قبل المدارس الأنثروبولوجية الكلاسيكية (الوظيفية، الحضارية، البنيوية، الرمزية..) عكس علم الاجتماع الذي يحاول تفكيك هذه المفاهيم .

4 يحدث تفسير لعمليات التغيير الاجتماعي والتنمية، عند التفاعل بين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، من ناحية، والاثنوغرافيا وعلم الاجتماع الجزئي من جهة أخرى، وبعبارة أدق ، أثناء التفاعل بين الجاذبية الهيكلية ودور العوامل الاجتماعية، حيث يحدث تسليط الضوء

على الحقائق الاجتماعية في وقت واحد) القيود الخارجية، الاستقلالية أو القدرات، المبادرة، مقاومة التغيير من طرف الأفراد أو الجماعات المحلية) ، مرة أخرى تميل الانثروبولوجيا الكلاسيكية إلى استقلالية النظم الاجتماعية، عكس علم الاجتماع الذي يناقش سياقات التنمية، وعمل الوحدات الاجتماعية المساهمة في التغيير الاجتماعي (Pierre et 47-48 pp. 1995 desardan) المرتبط بعملية التنمية والتحديث ، والذي لا يعتبر تغييرا جذريا، بل هو تغيير تدريجي (خطي وتقدمي) تتحول بمقتضاه الأبنية الاجتماعية التقليدية إلى بناءات حديثة، ويفرز هذا التغير أثناء حدوثه بعض المشكلات، كالتناقض بين القديم والجديد، وحدوث الهوة الثقافية بين العناصر المعنوية القائمة، كالقيم والمعايير الاجتماعية، والعناصر المادية المتغيرة ، إن هذه التناقضات تبدوا طبيعية أثناء التحديث، لأنها سوف تختفي تدريجيا ، بفعل عوامل التغيير الاجتماعي المستمر (استثنائية ، 2008 ، ص ص : 143-144)

8- 2 ارتباط التنمية بالتغيير الاجتماعي :

انطلاقا من هذه المداخل تصبح التنمية في مفهومها العام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغيير الاجتماعي ، من حيث كونها أسلوبا لتحقيقه وتوجيهه، لان ما تشهده المجتمعات من تنمية، ما هو في حقيقة الأمر إلا تغيير في البنى الاجتماعية ، وعلى هذا الأساس يمكن ملاحظة العلاقة بين المشاركة في التنمية والتغيير الاجتماعي ، من خلال الآثار التي تحدثها البرامج والخطط ، على نمط علاقات العمل ،ونظام الأسرة ،وطرق التفكير ، وأنماط السلوك ، وفي هذا الشأن يرى كل من **ألموند** و **كولمان** أن انساق التحديث والتغيير الاجتماعي تتحدد في ارتفاع معدل التحضر ،وانتشار التعليم ،وارتفاع دخل الفرد ، وزيادة نسبة المشاركة المجتمعية (السويدي ، 1990 ، ص ص : 98-99)

ويمكن أيضا ملاحظة العلاقة بين المشاركة المجتمعية والتغيير الاجتماعي، انطلاقا من مساهمة الأفراد في صناعة التغيير، والتي تعتبر ضرورة اجتماعية ملحة، تتم بفعل التنظيمات والجمعيات، حيث تكمن أهميتها في :

- بدون مشاركة المواطنين، لا يصبح هنالك معنى للديمقراطية.
- غياب المشاركة، يؤدي إلى الانعزال والسلبية وتفاقم المشاكل.
- مشاركة المواطنين في التوجيه، يؤدي بالفرد إلى زيادة إحساسه بكيانه الشخصي .

- مشاركة المواطنين في التغيير الاجتماعي، تجعله فعلا اجتماعيا يتصف بالاستمرارية .
- مشاركة المواطنين في طرح المشاكل يؤدي إلى فهم متكامل لمجالات الحياة الاجتماعية بكل موضوعية (عبد المعطي و قدومي، 2008، ص 28)
أما عن المجالات العملية الخاصة بالمشاريع، فإن المشاركة المجتمعية تضمن استمرار ونجاح التغيير انطلاقا من :

- المشاركة في تحديد المطالب والاحتياجات.
- المشاركة في التخطيط للبرامج.
- المشاركة في تنفيذ الخطط والبرامج من خلال الرقابة .
- المشاركة في الاستفادة من تنفيذ الخطط والبرامج بتجنب الأخطاء (محمد عيسى، 2015 ، ص 61)

خاتمة :

تمهد المشاركة المجتمعية في التنظيمات والجمعيات المنبثقة عن الواقع الاجتماعي، والمهيكله بناءا على متطلبات الحياة اليومية للأفراد، الذين يعيشون في مجتمع تحاول السلطة التحكم في زمامه، وإدارة شؤونه ، بنوع من العدالة الاجتماعية ، لكنها لا تستطيع لوحدها تمثيل وإتقان هذا الدور، ما لم تتدخل مؤسسات المجتمع المدني ، لإيصال صوت المواطن، ولصناعة جسر من الثقة المتبادلة، بين الفرد والسلطة كنوع من التغيير الاجتماعي الذي يهدف إلى إقامة وتأسيس مبادئ الحكم الراشد .

المراجع :

1. استيتينية دلال ملحس، التغيير الاجتماعي والثقافي ط 2، عمان الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع . 2008
2. الجباعي جاد الكريم، المجتمع المدني هوية الاختلاف ط 1، دمشق سورية ، مطبعة البازجي، 2003
3. العروي عبد الله ، مفهوم الدولة ط 9 ، الدار البيضاء المغرب ، المركز الثقافي العربي ، 2011

4. القيق فريد صبح ، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الابحاث والدراسات جامعة فلسطين ، ع 8 / جانفي 2015 .
5. الكرخي مجيد، مؤشرات الحكم الرشيد ، عمان الأردن ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2017 .
6. السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 .
7. النجار احمد السيد وآخرون ، دولة الرفاهية الاجتماعية ط1 ، بيروت لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.
8. باترسون توماس، التغيير والتنمية في القرن العشرين ط 1 ، ترجمة عزة الخميسي، القاهرة مصر، المجلس الأعلى للثقافة ، 2005.
9. بعلبكي احمد وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي ط1 ، بيروت لبنان ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
10. بوخريص فوزي، مدخل الى سسيولوجيا الجمعيات، الدار البيضاء المغرب، دار افريقيا الشرق ، 2013 .
11. عارف عالية عبد الحميد ، دور المشاركة المجتمعية في ظل الحوكمة في صنع القرار والمساءلة، المجلة العربية للإدارة ، جمهورية مصر العربية، الناشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مج 34 / ع 1 / جوان 2014 .
12. تايلر تشارلز، المتخيلات الاجتماعية الحديثة ط 1 ، ترجمة الحارث النبهان ، بيروت لبنان ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 .
13. ج . وباردا هوارد ، المجتمع المدني ط1، ترجمة ليلي زيدان، القاهرة ، مصر ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، 2007
14. ديوي جون ، الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني ، ترجمة محمد لبيب النجيحي ، القاهرة مصر ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، 1963
15. عثمان معتز بالله ، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، القاهرة ، كتاب الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية، جامعة الدول العربية، 6 / 2013 .

16. عروس الزبير وآخرون، **الحركة الجمعوية في الجزائر**، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران الجزائر، منشورات crasc ، 2005 .
17. عبد المعطي منال و قدومي صالح ، **دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي** ، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، نابلس ، فلسطين ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، 2008 .
18. عبد السادة أساور، **الشباب والمشاركة المجتمعية** ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، جامعة بغداد ، مركز البحوث التربوية والنفسية مج 9 ع 32 / 2012 .
19. سمير محمد زينب ، **تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأردن ، كلية العلوم التربوية ، قسم الإدارة والمناهج ، جامعة الشرق الأوسط ، 2017 .
20. محمد عيسى نيفين ، **دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق سوريا ، كلية التربية ، قسم أصول التربية، 2015 .
21. موسى حسين ، **الفرد والمجتمع عند ميشال فوكو** ، تونس ، دار التنوير للطباعة والنشر، 2009.
22. صقر احمد محيي خلف، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع ط 1** ، مصر، دار التعليم الجامعي، 2019.
23. صليبي غسان ، **مشاركة الأعضاء في النقابات** ، دليل نظري ، بيروت ، الاتحاد الدولي للخدمات العامة، 1998 .
24. ولديب سيدي محمد ، **الدولة وإشكالية المواطنة**، عمان الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، 2010 .

المراجع باللغة الأجنبية :

25. Lavigne Delville Philippe. **Evaluer la contribution des actions de développement au changement social** . Paris . Etudes de l'AFD. N 2 . *F3E* . 1/ 2016

26. Pierre-Jean et de sardan Oliver. **Anthropologie et développement** . Paris . Éditions karthala. 1995

المواقع الالكترونية :

27. Arab British Academy for Higher Education. نقلا عن الموقع :
2019/10/02 www.abahe.co.uk

28. دليل التدريب ، المشاركة المجتمعية، برنامج الحكم المحلي والصمود المجتمعي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (LOGOREP) نقلا عن الموقع :
2019/11/12 بتاريخ www.logorep.n

29. عبد الهادي الجوهري ، تنمية المشاركة الشعبية ، ورقة عمل ، مؤتمر الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية ، القاهرة 6 / 1997 ، نقلا عن الموقع : [World Education Egyp.org](http://WorldEducationEgyp.org) بتاريخ 2019/10/7 .